

الهيمنة والعولمة الاقتصادية

د.سفيان بطاطا*

ملخص:

يحاول هذا المقال مقارنة العولمة الاقتصادية مقارنة فكرية من خلال التطرق إلى أحد العلاقات الداخلية للنسق الرأسمالي، حيث يسلط الضوء على أحد العلاقات المجردة فيه والمتمثلة في الهيمنة. توصل البحث إلى أن الهيمنة أخذت في النسق الرأسمالي أشكالاً عدة عبر مختلف مراحلها، وتعتبر الهيمنة الإيديولوجية المستفيدة من التطورات التكنولوجية خاصة المعلوماتية، والاتصالية والتواصلية هيمنة مرحلة العولمة الاقتصادية.

كلمات مفتاح: الهيمنة، العولمة الاقتصادية، العولمة الإيديولوجية، النسق الرأسمالي، الإمبريالية العالمية، العلاقات الدولية.

مقدمة

مرّ الاقتصاد العالمي بمراحل عدة، تشكلت خلالها مكونات هيكلية للاقتصاد العالمي، كالقبائل والمجتمعات والامبراطوريات والمملكات والدول القومية والتجمعات الإقليمية، مكونات تطوّرت في مجملها في اتجاه بناء المجتمع العالمي أو المعولم، أين تبقى الدول القومية المكوّن الأكثر دلالة وتمثيلاً في الوقت الراهن.

تخلّل النسق العالمي علاقات اجتماعية متنوّعة، منها الاقتصادية على وجه الخصوص. ونجد من بين العلاقات التي تكوّنت في خضمّ هذا التطوّر علاقة الهيمنة التي تعتبر أحد العلاقات الأساسية في النظام أو النسق الرأسمالي.

وباعتبار أنّ العولمة ماهي إلاّ عولمة النسق الرأسمالي يسعى هذا المقال إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مكانة الهيمنة وما هي خصوصياتها، في ظلّ العولمة الاقتصادية؟

وستتم محاولة الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرّق لمختلف أشكال الهيمنة ووسائلها وأدواتها في سياق التاريخ الاقتصادي للنسق الرأسمالي، بعد محاولة التطرّق لمفهوم الهيمنة.

*أستاذ محاضر "ب"، جامعة محمد بوقرة، بومرداس batata_sofiane@yahoo.fr

1- مفهوم الهيمنة

يقصد بالهيمنة لغةً الاقتدار أو القدرة المطلقة على الشيء من كافة جوانبه، وبشتى الوسائل بما يكفل تحقيق الغاية المشروعة¹.

واستعمل هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية للاستدلال على سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى، وتوجيه قراراتها السياسية والاقتصادية في اتجاه مصالحها الشخصية، وتكون أداة الضَّغَط عليها ارتباط مصالحها أو قياداتها بها، أو ربّما تهديدها العسكري.

ويمكن التكلّم عن الهيمنة في النسق العالمي على أنّها القدرة على فرض أحكام العلاقات الدولية؛ إذ نجد في السياق تعريف الاجتماعي "ماكس فيبر" للهيمنة، أنّها استخدام الاقتدار في الزمان والمكان الذي يضمن احترام الأوامر الصادرة بموجبه، مهما كانت وسائل وأسباب التفوق الذي يقتضيه. ويمكن للهيمنة أن تأخذ أشكالاً عدّة عبّر عنها "فرنسوا بيرو" برؤية اقتصادية فيما أسماه "اقتصاد العلاقات الجليّة والخفيّة بين المهيمن والمهيمن عليه".

وتأخذ الهيمنة شكلين أساسيين، أولهما الهيمنة السياسية والتي تتمثّل في القدرة على السيطرة والتحكّم من خلال القوة العسكرية، وثانيهما الهيمنة الاقتصادية التي تعني السيطرة على الدول الأخرى باستعمال الوسائل والموارد الاقتصادية²؛ يضاف إليها شكلاً ثالثاً يمكن تسميته بالهيمنة الإيديولوجية.

من خلال ما سبق يمكن التطرّق إلى مختلف أشكال الهيمنة بنوع من التفصيل على النحو التالي:

2- الهيمنة السياسية: الهيمنة العسكرية

تعتبر هذه الهيمنة أقدم أشكال الهيمنة في العلاقات الدولية، ويمكن الوقوف على هذا الشكل من الهيمنة في العلاقات الخارجية للنسق الرأسمالي منذ ظهور الحركات الاستكشافية والاستعمارية التوسعية.

ويمكن تحديد العوامل التي مكّنت النسق الرأسمالي من التوسع على حساب العالم الجديد أمريكا وأستراليا، والعالم القديم إفريقيا وآسيا، على حدّ سواء في:

- عوامل ساهمت في استكشاف العالم الجديد، أو طرق جديدة للعالم القديم، كمرحلة ضرورية سبقت الإلحاق، ويمكن تسمية هذه العوامل أيضاً بعوامل التحكّم في المجال المكاني؛
- عوامل ساهمت في إخضاع العالم المستكشف.

تتمثل العوامل الأولى في تطوّر تقنيات الأسفار، إذ استكملت صنع البوصلة وأدوات الملاحة البحرية الأخرى، كما سجلت تقنيات رسم الخرائط وتقنيات علم الفلك تطوّرًا كبيرًا، لاسيما في البرتغال وآسيا -حيث أخذت من هذه الأخيرة معارف ومهارات استخدمت على نطاق واسع-، وباستكمال بناء السفن الشراعية، أصبح الإسبان والبرتغاليون قادرين على القيام برحلات طويلة في البحار والمحيطات دون الاعتماد على الكواكب السيارة وحدها³.

في حين تتمثل ثاني العوامل في العوامل التي تفسّر تفوّق الفرق المستعمرة الصغيرة على الامبراطوريات، تفوّق تسلح البيض على أعدائهم الهنود، فالهنود لم تكن تعرف أسلحة نارية ولا فولاذ، ولا أحصنة ذات الأهمية البالغة⁴؛ ومكّنت هذه العوامل بذلك مائتي إسباني من التحكّم في إمبراطورية الإنكا ذات العشرة ملايين نسمة⁵.

ظلت هذه العوامل التي مكّنت البرتغال وإسبانيا من بسط هيمنتها على العالم الجديد والعالم القديم، عواملَ بسط هيمنة مركز النسق الرأسمالي على محيطه* عبر العصور، والتي يمكن تلخيصها في عاملين أساسيين: التحكم في المكان والزمان عن طريق تطوّر وسائل النقل، والمواصلات، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتواصل؛ ثمّ التحكم في أدوات والمعدّات والآلات الحربية كالبطاريات، والصواريخ، والدبّابات والقنابل الذرية والنووية... إلخ.

يعتبر الاستعمار إذاً أول وأقدم شكل جسّد التفوّق في وسائل النقل وعتاد الحرب لغرض الإخضاع، وهو بذلك أول شكل للهيمنة في النسق الرأسمالي، تمّ عن طريقه إخضاع أمريكا ابتداءً من 1492، إفريقيا السوداء ابتداءً بإفريقيا الجنوبية سنة 1652؛ آسيا منذ 1565 باستعمار الفلبين ولكن خاصة استعمار الهند منذ 1757 بعد معركة "بالساي" التي أسفرت على إخضاع الهند كاملة سنة 1820؛ إفريقيا الشمالية عن طريق احتلال الجزائر منذ 1830، وأيضاً مصر سنة 1882، حيث كانت قناة السويس طعم المستعمر لاستكمال استعمار آسيا، إذ لم يبق النسق الرأسمالي إلا بعض الدول كاليابان وتايلاندا والصين⁶.

وهكذا كانت أوروبا وأمريكا الشمالية في سنة 1800، تتحكّم سياسياً في ثلث العالم، نسبة ارتفعت بعد الموجة الاستعمارية الثانية التي انطلقت سنة 1870، لتبلغ عشية الحرب العالمية الأولى الأربعة أخماس⁷.

رغم أنّ التدخل العسكري لم يعد الوسيلة الأكثر استعمالاً لكننا نراها وسيلة غير مستغنى عنها في الحرب على العراق وأفغانستان في أواخر القرن الماضي، وكذلك الحرب على شمال مالي في العام الجاري.

3- أشكال أخرى للهيمنة السياسية، الهيمنة الدبلوماسية

قد يضاف إلى استعمال الحروب كوسيلة هيمنة سياسية وسائل أخرى لا تقل أهمية منها:

- استعمال دول المركز طرق عدة في محاولة إغراء قادة دول المحيط، تصل حتى إلى تقديم الرشاوي كمحاولة لفصل مصالح بعض الأشخاص عن مصالح دولهم، "فمصالح الحكام في دول الجنوب تتعارض على العموم مع مصالح الأغلبية من المجتمع"⁸.
- تقديم الأطباء الأجانب خدمات مهمة لصالح البلد الأم خلال مزاولة مهامهم، ففي الشرق الأوسط مثلاً أصل الطبيب الملكي أروبيا في الغالب.
- تعيين قنصل المركز لدى المحيط عادة ما يكون رجل أعمال، وبالتالي مفاوضاً خاصاً، فعلى سبيل المثال "إدوارد هوبكينس" قنصل الولايات المتحدة في البراغواي كان رجل أعمال.

- استعمال المساعدة التقنية العسكرية كوسيلة هيمنة.
- كما يمكن أن لا يكون استعمال القوة العسكرية بالضرورة تحت إسم المهيمن، فافتصاد البراغواي الذي رفض فتح أسواقه لجيرانه الأرجنتين والبرازيل، أفلسته حرب سنة 1864 ضد هؤلاء شكلاً، ولكن الحرب في الحقيقة كانت ضد إنجلترا، حيث كانت المستفيد الوحيد من هذه الحرب بفتح هذا السوق لمنتجاتها؛ وعلى العكس، بإمكان استعمال هذه القوة كمساعدة مقابل تحقيق المراد، كما كان بالنسبة لأغلب دول أمريكا اللاتينية، التي تحصّلت على استقلالها في الفترة ما بين 1804-1822 بمساعدة إنجلترا خاصة والولايات المتحدة، على أن تفتح أسواقها للمنتجات الإنجليزية والأوروبية كما تنص على ذلك مختلف الاتفاقيات الممضاة منذ 1850، سنة أول اتفاق مع البرازيل⁹. الأمر الذي لا يختلف كثيراً عما فعلت فرنسا وإنجلترا لقمع حركة "الطابينغ" في الصين عام 1854، كما سحقت انتفاضة "البوكسرز" التي كانت تستهدف الأجانب عام 1900، وأرسلت لندن عساكرها لنجدة "الخدوي اسماعيل" والقضاء على الثورة الوطنية المصرية¹⁰، ودعّمت فرنسا الربيع العربي بصفة مباشرة في ليبيا للإطاحة بنظام القذافي سنة 2011، كما موّلت أمريكا المعارضة في سوريا في السنة

ذاتها، ففعل الهيمنة كما قال "فرانسوا بيروا" "قد يمارس بصفة مباشرة، أو عن طريق وسيط"¹¹.

4- من السبب الاقتصادي للهيمنة السياسية إلى الهيمنة الاقتصادية

يمكن استكمال التطرق إلى مضمون الهيمنة السياسية من خلال ملاحظة أن أساس هذه العلاقة السياسية اقتصادي محض، وذلك لأن الغرض من الاستعمار هو جعل المحيط وإجباره على لعب دور معين، فضلا عن أننا نجد أن أسباب اندلاع الكثير من الحروب هي أسباب اقتصادية فالتصريف منتجاتهم ومنها منتوج الأوبوم المنتج في الهند، والتي عرفت حروبه بحروب الأوبوم 1839-1842، ثم تلاها إمضاء اتفاقية "الناتكين" في 29 أوت 1842 كأول خطوة لفقدان الجمارك الصينية استقلاليتها إلى أن عُيّن "ريتشارد هارد" الإنجليزي مفتشا عاما للجمارك الصينية من 1863 إلى 1908¹².

والجزائر أيضا استعمرت بحجة حادثة المروحة، التي عبّرت عن انزعاج الداي الجزائري من عدم تمكن فرنسا من تسديد ديونها المستحقة، كما أن احتلال العراق في 2003 وأفغانستان من قبل لم يكن إلا لاستغلال بترول وفتح أسواق هاذين البلدين، كسبيل للخروج من فترة الركود التي ظلّ يتخبطّ فيها الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي فإنّ "السياسة الاستعمارية وليدة السياسة الصناعية"¹³ بل وبالأعم فإنّها وليدة السياسة الاقتصادية.

يعتبر استعمال القوة العسكرية للهيمنة أقدم طريقة ولكنه ليس الطريقة الأنجع والأفضل، فالاستعمار "لم يكن اختيارا بالنسبة للمركز، وإنما الوسيلة الأخيرة له"¹⁴. إذ نجد الهيمنة الاقتصادية من بين أدوات الهيمنة الأخرى التي لا تقل أهمية، والتي تستعمل رأس المال في إخضاع الدول، استعمال يمكن تلخيصه في ثلاثة أشكال: الاستثمار، والمديونية والإعانات.

- مثل الاستثمار في شكله غير المباشر والمباشر، أهم أنماط تمويل الاستثمارات في البلدان النامية حتى 1939، بعد هذا التاريخ أصبح الشكل الأول نادرا وفاسحا بذلك المجال للشكل الثاني¹⁵ الذي كان يستهدف استغلال الثروات الطبيعية (أرز آسيا، كروم الجزائر، سكر البرازيل، البترول والذهب... إلخ).

كما لم يكن من النادر استثمار رأس المال في إنشاء بعض القواعد الهيكلية كتشبيد خطوط السكة الحديدية، وبناء الموانئ، أو حتى إنشاء بعض المؤسسات التجارية لترقية التجارة الخارجية، إلا أن إنشاء قاعدة صناعية في المحيط كان أمرا مستبعدا.

وعلى العموم تركز الاستثمار الخارجي المباشر حول القطاعات التي تؤمن تموين المركز بالمواد الأولية الخامة وخاصة البترول منها، ففي سنة 1961 كان ما يفوق 47 % من الاستثمارات الفرنسية في قطاع المحروقات ، وانتقلت هذه النسبة سنة 1962 إلى 52.5 % ، وكان استثمار أمريكا في هذا المجال يمثل 40 % من إجمالي استثماراتها في نفس الفترة، ووصلت هذه النسبة في بعض المناطق إلى 92% كما هو الحال في الشرق الأوسط¹⁶.

وانطلاقا من منتصف الثمانينات و في إطار الانفتاح الاقتصادي، وتبني دول العالم الثالث الواحدة تلو الأخرى اقتصاد السوق الحر، شهدت هذه الاستثمارات ارتفاعا محسوسا ومتسارعا تحت إسم الشركات متعددة الجنسيات، بحيث انتقلت قيمتها من 10,127 مليار دولار سنة 1980 إلى 35,9 مليار دولار سنة 1991 إلى 155 مليار دولار سنة 1998¹⁷، وإلى حوالي 275 مليار دولار سنة 2004¹⁸.

ظلّ ومازال الرأسمال الأجنبي المستثمر يخدم بطبيعة الحال بالدرجة الأولى مستثمريه، وذلك عادة ما يكون على حساب المصالح التنموية للبلد المستثمر فيه -المحيط- الذي يتحول اقتصاده أكثر فأكثر إلى اقتصاد متوجه نحو الاقتصاد العالمي.

هذا فضلا عن الدور المهيمن الذي تؤديه هذه الشركات في فرض سياستها على إقتصاديات دول المحيط بواسطة قوة الضغط التي تمارسها، فالدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات في إرساء السياسة الخارجية للمركز وفي فرض هيمنتها يجعلها أداة مهمة في الاستراتيجية السياسية الحديثة، حيث تمثل هذه الأخيرة فن تفادي استعمال القوة العسكرية للوصول إلى أهداف سياسية، ولهذا قال "روبيرت ريخت" مستشار البيت الأبيض في عهدة الرئيس "بيل كلينتون": "إن مستوى أداء الشركات الكبرى الملقبة بالإمبراطورية الرأسمالية الأمريكية يفوق مستوى أداء وزارة الدفاع أو وكالة الاستخبارات المركزية"¹⁹؛ وعلى النحو لا يزال المستثمرون الدوليون ومنذ نشأتهم في غضون القرن السابع عشر يمثلون قوة ضغط على الدول المستقبلية²⁰.

- تعتبر الهيمنة بواسطة المديونية من أحسن وسائل الهيمنة، حيث أنّ الإستدانة المفرطة لدول المحيط كانت سببا في إخضاعها للمركز وحافزا في تدخل هذا الأخير في تسير شؤون دول المحيط المستدينة، فمنذ بداية القرن التاسع عشر²¹، أصبحت هذه الدول مفرطة الاستدانة (الدولة العثمانية، مصر ...) مجبرة على تقديم ضمانات مادية لدول المركز الدائنة لها، أخذت هذه الضمانات شكل إقتطاعات من الموارد المالية والجبائية أو حجز بعض محاصيل ومنتجات دول المحيط التي تعتبر في الغالب موارد دائمة لهذه الدول الدائنة لها، ووصلت أشكال هذه الضمانات إلى تكوين لجان لتسيير بعض هذه الموارد أو لجان لتسيير شؤون البلاد، وجعلها بذلك تحت الوصاية، حيث تم أخذ الدولة العثمانية ومصر كأمثلة، ولكن الشيء نفسه حدث مع المكسيك، تونس ، فنزويلا، المغرب الأقصى...، لتحقيق هيمنة اقتصادية كافية وبديلة عن الهيمنة العسكرية في كثير من الأحيان.

وفي السياق ذاته، يمكن التطرق إلى ديون العالم الثالث التي تقاوم ثقلها منذ السبعينيات من القرن الماضي، إذ وكما صرّح "روبرت ماك نمر" مدير البنك الدولي آنذاك: "إنّ الانشغال الرئيس للدول النامية هو ثقل ديونها الضخمة التي تقمّ بـ 55 مليار دولار وتتمو بمعدل 15 % سنويا"، لتصل قيمة هذا المخزون إلى 753 مليار دولار سنة 1982، وإلى 2156 مليار دولار سنة 1998، وإلى 2465 مليار دولار سنة 1999، وإلى 2851 مليار دولار سنة 2006²² وهو ما يمثل أكثر من 35 % من الناتج الداخلي الخام للعالم الثالث بعدما كان يمثل 15 % منه في بداية السبعينات.

وما جعل من هذه الديون ثقلا وعبئا بالنسبة للعالم الثالث هو ثقل خدماتها، هذه الأخيرة في نمو مستمر بسبب إعادة هيكلة هذه الديون بعد عجز تسديدها ، حيث قدرت خدمة الدين سنة 2000 بـ 360 مليون دولار أمريكي²³، وقدرت سنة 2006 بـ 540 مليون دولار²⁴.

إنّ ثقل هذه الديون وخدماتها مكّن دول المركز من التدخل في شؤون الدول المهيمن عليها، ففتحت اقتصادياتها وأقحمتها في الاقتصاد العالمي عن طريق برنامج الإصلاح الهيكلي بإشراف المؤسسات الدولية، وبالأخص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين ساهما بشكل محسوس في فتح الاقتصاديات الأقلّ انفتاحا كالاقتصاد الهندي الذي خفّض من رسومه الجمركية إلى 30% سنة 1997 بعدما كانت تقدر بـ 82% في 1990، وفي نفس المدة تقريبا خفّضت كلّ من البرازيل والصين رسومها الجمركية من 25% إلى 12%، ومن 43% إلى

18% على الترتيب²⁵؛ وبذلك أدخلت هاتان المؤسستان منذ منتصف الثمانينات أكثر من 60 بلدا ناميا في الاقتصاد العالمي المعولم²⁶.

تعتبر الإعانات من أجل التنمية أحد أشكال تدفق رأسمال الدول الغنية إلى دول العالم الثالث، والتي قد تأخذ شكل ديون بشروط تفضيلية عن شروط السوق قد تصل إلى الهبة، وتمثل هذه الإعانات نسبة معتبرة من صافي التدفقات المالية إلى العالم الثالث، حيث تتراوح نسبتها بين ثلثها ونصفها حسب السنوات²⁷، إذ بلغت 52 مليار دولار سنة 1998²⁸ و 42 مليار دولار سنة 2000²⁹، و 78 مليار دولار سنة 2004³⁰.

تعتبر الدول الأقل تطورا المستهدف الأول لهذه الإعانات، فعجز هذه الدول عن استقطاب رأس المال الاستثماري وعجزها عن الاستدانة، جعلت هذه الإعانات تمثل جُل إيراداتها الخارجية بحوالي 16 % من ناتجها الوطني الخام، مما يبين الأهمية النسبية لهذه الإعانات بالنسبة لهذه الدول.

إلا أن قراءة واقع هذه الإعانات تعطي لنا نظرة أخرى تحددها الملاحظات الآتية:

- إن إعانات الدول المانحة تتمركز في مناطق محدّدة، فنصف إعانات اليابان- أكبر دولة معينة سنة 1998-³¹ تتألف من دول آسيا، بينما لا تتألف إفريقيا السوداء سوى 12% من الإعانات اليابانية، 21% من الإعانات الأمريكية و 70% من الإعانات الأوروبية منها 56 % من إعانات فرنسا، بينما تستهدف نصف إعانات أمريكا الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية³²، توزيع يعكس في مجمله أهدافا استراتيجية سياسية وجغرافية في اتخاذ قرار المنح.

وما يزيد المقارنة بين نصيب الفرد من هذه الإعانات لبعض البلدان في نهاية القرن الماضي: مصر (93 دولار)، الأردن (247 دولار)، إسرائيل الدولة الغنية المائة والإثني عشر (352 دولار)، من جهة*، والموزنبيق (57 دولار)، وإثيوبيا (20 دولار) الدولتان الأفقر في العالم من جهة أخرى³³، ما يزيد ذلك إلا تأكيدا على وجود الأهداف الاستراتيجية لهذه الإعانات.

- كما أن هذه المساعدات المقدّمة للعالم الثالث في غالبيتها مساعدات مشروطة، تستخدم عادة بشروط مربوطة من أجل خدمة مصالح الحكومات التي تمنحها، حيث تستخدم لشراء بضائع وخدمات الدول التي تقدّمها، فعلى سبيل المثال المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية تقتنى بها سلعاً أمريكية في سفن أمريكية، وبالتالي فالدول التي تلقت إعانات

أمريكا تعيدها إلى أمريكا³⁴، والسلع التي لم تجد لها أمريكا شاريًا تباع أخيرًا بالدولار الأمريكي، وبالتالي تعتبر هذه الإعانات وسيلة لاستغلال السوق في الحاضر وتهيئته للإستغلال في المستقبل بواسطة تكوين وتكييف الطلب³⁵، استراتيجية جيدة لترقية الصادرات المستقبلية.

فالدور الرئيس لهذه الإعانات أو المساعدات المالية، كما يبينه لنا كل من الرئيسان الأمريكيان "ترومان" سنة 1948 حيث قال "هدفها هو تأطير الأمم الحرة لخلق شروط اقتصادية تسمح للمؤسسات الحرة من العيش والازدهار، ومساعدة الأمم الحرة على ردع العدوان"³⁶، وأيضًا "كندي" سنة 1960 "إنّ المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة الأمريكية على بسط النفوذ والسيطرة على العالم، وتقويم شأن دول عديدة كانت ستتهار أو تدخل في فلك الكتلة الاشتراكية"³⁷.*.

وهكذا عن طريق الإعانة، تسعى كل دولة حسب استراتيجيتها في محاولة تحقيق هيمنة عالمية، حماية ثقافة أو عملة نقدية، فتح منافذ خارجية والحفاظ على موارد تموينية - البترول خاصة-، فهذه الأهداف هي الأهداف الحقيقية للإعانة، والإعانة ما هي في نهاية الأمر إلاّ عامل هيمنة لا يختلف في أثره عن علاقات رأس المال الأخرى، خاصة الدين³⁸.

5- الهيمنة العميقة أو الهيمنة الإيديولوجية

ويبقى أفضل وأعمق شكل للهيمنة بالنسبة للمهيمن الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، التي عرّفها "أنطونيو جراسمسي" في إطار وطني فقال "هي تمكّن طبقة معينة من جعل حكمها مقبولا لدى المجتمع"³⁹، "فالقوة المهيمنة تحقق المراد بتبيين أو إيهام أنّ الأمر المراد فرضه مفيد ومربح للجميع، ففرض الشروط بالسلم أكثر شرفا للملك من أن يفرض شروطه بالإجبار"، وذلك عن طريق التأثير الإيديولوجي الذي كان أحد مفاتيح الهيمنة الاقتصادية الإنجليزية، فالإنجليزي عندما يكون في حاجة إلى سوق منافذ جديد لمنتجاته، يسبق رسولا ليعلم السكان الأصليين إنجيل السلام⁴⁰.

تتجلى هذه الهيمنة التي يمكن أن نقول في شأنها أنها هيمنة العصر، حيث سخرت لها التكنولوجيا المتطورة في مجال الإعلام والاتصال، في الهيمنة الاتصالية التي يمكن تعريفها على أنها "العملية التي تخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال لدولة معينة أو لمجموعة من الدول - من حيث الملكية والتصور والبت والمضمون - لنفوذ وضغط المصالح الاتصالية

لدولة أو دول أخرى، دون تأثير معاكس أو موازن من الدول الخاضعة للهيمنة" مفادها تكوين ثقافة واحدة، بعبارة أخرى "مجموعة واحدة وعالمية للسّمات الخصوصية، الروحانية، والفكرية، والشعورية، والمادية"، التي تخدم مصالح ومكاسب الطرف المهيمن⁴¹.

ويمكن إرجاع عوامل هذه الهيمنة الثقافية الاتصالية إلى أن:

- جميع التجهيزات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالإعلام والاتصال والمعلومات وغزو الفضاء والحسابات الآلية بيد الدول الصناعية الكبرى أيضا.

- غالبية المواد الإعلامية والإخبارية والمعلوماتية بمضامينها الثقافية خاضعة للهيمنة الغربية والأمريكية⁴²، إذ يفوق حجم التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب حجم التدفق الإعلامي في الاتجاه العكسي بحوالي مائة مرة⁴³.*.

وفي سياق عولمة الإيديولوجية، يتبنّى العالم اليوم أو على الأقل جلّه، فلسفة اقتصادية واحدة، متجسدة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، نتيجة جهد وعمل دؤوبين لنشر هذا الفكر، بؤرته الولايات المتحدة الأمريكية، أساسه الإيمان بفكرة أن نشر الأفكار يسبق التأثير على الأفراد والمجتمع، إيديولوجية كرّست سنة 1948 في كتاب عنوانه "إنّ للأفكار آثارا" طبع بالمطابع الجامعية لمدرسة شيكاغو⁴⁴.

عملا بهذه الفكرة، جندّ الرأسماليون الأكاديميون والمتمرسون العدة في سبيل نشر هذا الفكر وتلقيه، بواسطة تحرير مقالات، نشر مجلّات وكتب، وتنظيم ملتقيات ومحاضرات⁴⁵. وعلى هذا النحو، أنشئت جمعيات عدة لتمويل معاهد خاصة لتدريس وتلقيه هذا الفكر الاقتصادي، مشكّلة ما اصطلح عليه الاقتصاديون بخزان الأفكار⁴⁶.

وعن طريق هذه الجمعيات الناشطة بإشراف الدول الرأسمالية أصبح هذا الفكر يصدر إلى بلدان لا تعرفه ويطبق على اقتصاديات لا تفهمه خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، الحادثة التي عقّب عليها طويلا الاقتصاديون الرأسماليون احتفالا بها وكتبوا فيها، ومن بين أشهر ما كتب في هذا المجال كتاب "نهاية التاريخ وآخر البشر" "فرنسيس فوكياما" حيث جاء فيه "طيلة القرن العشرين، تحول العالم الغربي إلى تتابع غامض من العنف الإيديولوجي، فالليبرالية قد انتصرت على النظام المطلق، ثم انتصرت على الشيوعية والفاشية، لتنتصر أخيرا على الماركسية في ثوبها المعصرن الممّلك للسلاح النووي، وهكذا

فإن الليبرالية الاقتصادية والسياسية قد أغلقت مسلسلا بكامله دون أن تنصهر في الاشتراكية أو تأخذ مكانها في متاحف الإيديولوجيا⁴⁷.

فالحكم على تمام عولمة هذا الفكر، إن لم يكن مطلقا، فهو مؤيد بالملاحظات التالية:

- أضحى هذا الفكر عقيدة المؤسسات الدولية، هي الأخرى وسيلة ناجعة لنشر وتطبيق هذا الفكر.

- يدرس هذا الفكر في دول العالم جمعاء، بل وباختصار علم الاقتصاد في علم الاقتصاد الرأسمالي كما اختصر التاريخ الاقتصادي من فكر ووقائع في تاريخ فكر ووقائع الاقتصاد الرأسمالي.

- إن وسائل الاتصال المتطورة تساهم أكثر في نشر وعولمة هذا الفكر وأكثر من أي وقت مضى.

إن الإطار الفكري أو الفلسفي-الإيديولوجي- للعولمة وإن كان ظاهره وباطنه، أوله وآخره اقتصاديا، يخفي في طياته مرتكزات فكرية عقائدية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- فلسفة القوة المتحررة من الأخلاق، ممثلة في أفكار "مكيافيلي" كما صورها في كتابه "الأمير"، والتي أسفرت عن الفصل بين السياسة من ناحية وبين الدين أو الأخلاق والقيم بوجه عام من ناحية أخرى، وهو ما أدى إلى غلبة مفهوم العلمانية على السياسة الأوروبية والغربية بوجه عام، وكذا إلى تحرر السياسات الغربية من أية قيود أخلاقية أو ضوابط قيمية.

- فلسفة التاريخ عند "هيجل"، والتي تقوم على أساس فكرة جدلية، والتي تنظر إلى العلاقة بين العصور التاريخية المختلفة من منظور الصراع، وعلى أساس الجديد ينسخ القديم.

- الفلسفة الداروينية، كما صاغها "داروين" في كتابه "أصل الأنواع"، التي نتخذ من فكرة الصراع قانونا للتطور في عالم الأحياء، على اعتبار أن البقاء للأصلح أو للأقوى (فكرة الانتخاب الطبيعي)، ومن ثم فإن اندثار الضعفاء يعد أمرا طبيعيا يتفق مع طبيعة الأشياء أو النواميس الطبيعية، وقد امتدت هذه الفكرة بعد ذلك إلى مجال العلاقات الاجتماعية فيما عرف بالداروينية الاجتماعية.

- المذهب النفعي الذي يجعل الغاية الأسمى التي يعمل الإنسان من أجلها هي تحقيق المنفعة، وأن السعي إلى تحقيق المصلحة الفردية هو السبيل إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل⁴⁸.

الخاتمة

يمكن استخلاص من خلال ما تم سرده فيما يخص مختلف أشكال الهيمنة في تاريخ العلاقات الاقتصادية العالمية مايلي:

- تعتبر الهيمنة بمختلف أشكالها علاقة ثابتة في مختلف مراحل النسق الرأسمالي، بما في ذلك مرحلة العولمة.

- يعتبر الاستعمار أول أشكال الهيمنة، تمّ عن طريقه تكوين محيط النسق واستغلاله، وكان من بين نتائج هذا الاستغلال تكوين علاقات اقتصادية بين المركز والمحيط فتحت المجال لتطبيق أشكالاً أخرى للهيمنة، عن طريق المديونية، والاستثمار، والإعانة، فضلا عن محاولة التأثير الإيديولوجي.

- تجد الدول المهيمن عليها نفسها أمام نوعين من الهيمنة، الأولى خارجية، حيث تتمثل في محاولة المركز لإخضاع المحيط، والثانية هيمنة داخلية هيكلية، التي تتمثل الآثار السلبية للهيمنة الخارجية، يصبح المحيط من خلالها عاجزا عن العيش والاستمرار لوحده، فهو بذلك تابعاً اقتصادياً للمركز.

- علاوة على ذلك، يمكن صياغة ملاحظات فيما يخص الهيمنة في زمن العولمة الاقتصادية:

✓ بحكم تبعية العالم الثالث، أصبحت الهيمنة العسكرية نادرة الاستعمال، لا تستعمل إلاّ كأخر وسيلة إخضاع كما حدث مع أفغانستان والعراق.

✓ اكتسبت الهيمنة في اقتصاد العولمة طابعاً دولياً أو بالأحرى شرعية دولية، فأصبح المركز يمارس الهيمنة تحت اسم مؤسسات وهيئات، أو اتفاقيات دولية (صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة ...)، وحتى الهيمنة العسكرية أضحت تكتسي شرعية دولية بإقامتها تحت راية الأمم المتحدة كما جرى مع العراق، وما يحدث مع داعش.

✓ أضفت التطورات التكنولوجية الهائلة في وسائل الاعلام والاتصال مكانة مميزة للهيمنة الإيديولوجية، في عصر العولمة الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى، حيث أضحي المهيمن عليه مقتنعا أكثر منه مجبرا على أداء الدور الذي يمليه المهيمن.

¹ قاموس المعاني، على الخط، <http://www.almaany.com>.

² عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الاسلامي، مؤسسة أ.ب. الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:70.
³ هارالد نويرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث على ضوء اكتشاف أمريكا قبل 500 عام، (ترجمة عن الألمانية: محمد الزغبى، ممتاز كريدي)، بيروت، دار الطلبة للطباعة والنشر، 1996، ص:42.

⁴ Paul Bairoch, le tiers monde dans l'impasse, 3^{ème} éd, Gallimard, Paris, 1992, p:155.

⁵ Bernard bret, Le tiers monde, croissance, développement inégalités, 2^{ème} éd, ellipses, Paris, 2002, p:58.

* سوف نستعمل مصطلحي المركز والمحيط في هذا المقال كمرادفات لمصطلحي المهيمن والمهيمن عليه، واصطلاحا هذين المصطلحين من طرف مدرسة التبعية لعدد من مفكري العالم الثالث أمثال سمير أمين، حيث في ظل هذه المقاربة، قسّم سمير أمين النسق الرأسمالي إلى مركز ومحيط، ليبين علاقة الهيمنة التي من خلالها يستغل المركز المحيط. كما تجدر الإشارة إلى أن استعمال مصطلحات العالم الثالث، والعالم المتقدم، والدول النامية كان في السياق ذاته.

⁶ Paul Bairoch, op cit, pp:155-195.

⁷ Jaques Adda, La mondialisation de l'économie, T1: Genèse, Casbas édition, Alger, 1998, p:43.

⁸ إدوارد غولد سميث، إدوارد غولد سميث، -إنتعاش الشركات الكولونيالية : عندما تقرض الشركات الجنسية قانونها- في مجلة معالم: الاقتصاد، التجارة والعولمة (العدد رقم 4، بدون تاريخ)، ص: 136.

⁹ Paul Bairoch, mythes et Paradoxes de l'histoire économique, la découverte, paris, p:65.

¹⁰ إدوارد غولد سميث، مرجع سبق ذكره، ص:137.

¹¹ Maurice Bye, relation économique internationale, 3^{ème} éd, Dalloz, paris, 1971, p:32.

¹² Paul Bairoch, mythes et paradoxes .., op cit, p:65

¹³ Michel Beaud, Histoire du capitalisme :1500-1980, édition du seuil, Paris, 1981, p: 196.

¹⁴ إدوارد غولد سميث، مرجع سبق ذكره، ص:134.

¹⁵ J-M. Albertini, les mécanismes du sous- développement, éditions économie et humanisme, les éditions ouvrires, Paris, 1967, p:121.

¹⁶ ibid, p:125

¹⁷ Michel Vernières, Nord- Sud Renouveler la coopération, économiaparis, Paris, 1995, P: 75.

¹⁸ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص:10.

¹⁹Noureddine Benfreha, Les multinationales et la mondialisation:Enjeux et perspection pour l'Algerie, Edition Dahleb,Alger,1999,p:63.

²⁰Jacque Henri coste et autres, Mondialisation et domination économique:la dynamique anglo saxonne, Economica, Paris,1997,p:21.

²¹علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص:281.

²²محمد محمود ولد محمد،التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وأثارها على التنمية في الدول النامية المدينة مع دراسة لحالة موريطانيا كنموذج، أطروحة مقدّمة للحصول على درجة الدكتوراه علوم في الاقتصاد، فرع النقود والمالية، 2012-2013، ص:75.

²³_____ L' endétement du tiers monde:un phénomène récurrent et en constante évolution, La dette des pays en développement1982-2000, Notes et étude documentaire,(n°5124,15.12.2000), p:10.

²⁴محمد محمود ولد محمد،مرجع سبق ذكره، ص:75.

²⁵PNUD, rapport mondial sur le developpement 1999, p:29.

²⁶Philippe Moreau,Lamondialisation,(Que sais-je ?),3^{ème} éd, Puf, Paris, 2001,p:31.

²⁷Michel Vernières,op cit,p:27.

²⁸Bérnard bret, op cit, p:186.

²⁹Dominique filan, Le nouveau capitalisme, Paris, Flammarion, 2001,p:39.

³⁰صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

³¹Bérnard bret, op cit, p:186.

³²Michel Vernières,op cit,p:27.

*تعتبر هذه الدول دولا حليفة أو صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن"، صفة رأها الرئيس تبريرا لإفادة هذه الدول بإعانات أخرى في حرب الخليج الأخيرة أو بالأحرى في حرب العدوان على العراق، وبالمثل تحرم الدول المعادية أو غير الموافقة لسياسية الدولة المانعة من مساعدات هذه الأخيرة .

³³Michel Vernières,op cit, p:28.

³⁴علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص:281.

³⁵J-M. Albertini,op cit, p:131.

³⁶Ibid,p: 129.

³⁷علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص:281.

*إنّ من خلال هاذين الخطابين، يفهم دور آخر لعبته الإعانات، والمتمثّل في جمح المد الاشرافي، و هذا ما يدفع للإدلاء بملاحظة في السياق نفسه أنّ في الفترة ما بين 1946-1952 حصلت أوربا المهذدة من طرف الشيوعية جلا لإعانات الأمريكية،وهو ما مثّل 25 مليار دولار من 37.

³⁸J-M. Albertini,op cit, p:144.

³⁹Jaque Adda,T1, op cit,p:46.

⁴⁰Jacque Henri coste et autres, op cit,pp: 11-31.

* هذا التحديد هو الذي صادق عليه المؤتمر العالمي للثقافة المنظم من طرف اليونيسكو بمكسيكو سنة 1982.

⁴¹ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، صص: 137-138.

⁴²Jerry Mander ,op.cit. P.106.

⁴³حسام الخطيب" أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الإتصال والعولمة ؟"، مجلة عالم الفكر (أكتوبر 1999) ص: 234.

*ولذلك تباع هذه البرامج إلى العالم الثالث بأسعار مغرية كما جاء في مقال "Joelle Storz, L. Algerie" regarde dallas, Le monde, 10-10-1982، أن السلسلة الواحدة للمسلسل المشهور "دالاس" بيعت للجزائر بقيمة 5000 فرنك فرنسي، وهو بذلك بمثابة هدية إذا علمنا أن التلفزة البريطانية تدفع للبث الواحد للسلسلة الواحدة 210000 فرنك فرنسي.

⁴⁴سوزان جورج، كيف أصبح الفكر أحاديا، مجلة معالم الاقتصاد، التجارة والعولمة، (العدد رقم 4، بدون تاريخ)، ص: 39.

⁴⁵سوزان جورج، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

⁴⁶Jaques B.Gelinas, op cit, p : 164.

⁴⁷يحيى اليحياوي، العولمة أية عولمة، بيروت: إفريقيا الشرق، 1999، ص: 195.

⁴⁸ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، صص: 33-34.